

مجلس الأمن



Distr.
GENERAL

S/23500
31 January 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة من رئيس مجلس الأمن

في ختام الجلسة ٣٠٤٦ لمجلس الأمن ، التي عقدت على مستوى رؤساء الدول والحكومات في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ بشأن البند المعنون "مسؤولية مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين" ، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي نيابة عن أعضاء المجلس .

"فؤّضني أعضاء مجلس الأمن أن أدلي بالبيان التالي نيابة عنهم .
"عقد مجلس الأمن اجتماعا بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، وذلك لأول مرة على مستوى رؤساء الدول والحكومات ، وقد نظر أعضاء المجلس ، ضمن إطار التزامهم بميثاق الأمم المتحدة ، في "مسؤولية مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين" (١) .

(١) رأس الاجتماع رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بوصفها رئيس مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير . وأدلى ببيان كل من معالي الدكتور فرانز فرانيتزكي ، المستشار الاتحادي للنمسا ، ومعالي السيد ويلفريد مارتن ، رئيس وزراء بلجيكا ، ومعالي الدكتور كارلوس البرتو وانون دي كارفالهو فييخا ، رئيس وزراء الرأس الأخضر ، ومعالي السيد لي بينغ ، رئيس وزراء مجلس الدولة في الصين ، وفخامة الدكتور رودريغو بورخا - سيفاييوس ، الرئيس الدستوري لإكوادور ، وفخامة السيد فرانسوا ميتران ، رئيس فرنسا ، وسعادة الدكتور غيزا جيسزينسكي المبعوث الخاص لرئيس وزراء هنغاريا ، وزير خارجية هنغاريا ، ومعالي السيد ب. ف. ناراسيمها راو ، رئيس وزراء الهند ، ومعالي السيد كييتشي ميازاوا ، رئيس وزراء اليابان ، وصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ، ملك المغرب ، وفخامة السيد بوريي ن. يلتسن ، رئيس الاتحاد الروسي ، ومعالي الرايت أونرابل جون ميچور ، عضو البرلمان ، ورئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، وفخامة الرئيس جورج بوش ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، وفخامة الدكتور كارلوس اندريس بيريز ، رئيس فنزويلا ، وسعادة الدكتور ناشان شاموياريرا ، وزير خارجية زمبابوي والمبعوث الشخصي لرئيس الجمهورية ، وسعادة الدكتور بطرس بطرس غالي ، الأمين العام .

"يعتبر أعضاء مجلس الأمن اجتماعهم اعترافاً جاء في حينه بأن هناك ظروفاً دولية جديدة مواتية بدأ مجلس الأمن في ظلها يظطلع بفعالية أكثر بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين .

"زمن التغيير"

"يُعتقد هذا الاجتماع في وقت يشهد تغييراً بالغ الأهمية . فقد بعث انتهاء الحرب الباردة الآمال في قيام عالم أكثر أمناً وإنصافاً وإنسانية . وأحرز تقدم سريع في كثير من مناطق العالم في تحقيق الديمقراطية وإقامة أشكال حكم متجاوبة ، وكذلك في تحقيق المقاصد الواردة في الميثاق . ومن شأن إزالة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا أن تشكل إسهاماً كبيراً في هذه المقاصد والاتجاهات الإيجابية ، بما في ذلك تشجيع احترام حقوق الإنسان والحرييات الأساسية .

"وفي العام الماضي ، نجح المجتمع الدولي ، تحت سلطة الأمم المتحدة ، في تمكين الكويت من استعادة سيادتها وسلامتها الإقليمية ، اللتين كانت قد فقدتهما نتيجة للعدوان العراقي . وتظل القرارات التي اتخذها مجلس الأمن أساسية لإقرار السلم والاستقرار في المنطقة ولا بدّ من تنفيذها تنفيذاً تاماً . وفي الوقت ذاته يساور أعضاء مجلس الأمن القلق للحالة الإنسانية للسكان المدنيين الأبرياء في العراق .

"ويعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لعملية السلام في الشرق الأوسط التي ييسّر المضي فيها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة ، ويأملون أن تنتهي إلى خاتمة ناجحة على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

"وهم يرحبون بالدور الذي استطاعت الأمم المتحدة أن تقوم به بموجب الميثاق في التقدم نحو تسوية المنازعات الإقليمية التي طال أمدها ، وسيعملون على إحراز مزيد من التقدم نحو حلها . وهم يثنون على المساهمة القيّمة التي تقوم بها قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم ، العاملة الآن في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا .

"ويلاحظ أعضاء المجلس أن مهام الأمم المتحدة لمساندة السلم قد زادت واتسع نطاقها بشكل كبير في السنوات الأخيرة . فعمليات مراقبة الانتخابات والتحقق من احترام حقوق الإنسان وإعادة اللاجئين إلى وطنهم ، جزء لا يتجزأ من الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لصون السلم والأمن الدوليين في تسوية المنازعات الإقليمية ، بناء على طلب الأطراف المعنية أو بموافقتها . وهم يرحبون بهذه التطورات .

"كما يدرك أعضاء المجلس أن التغيير ، وإن يكن محل ترحيب ، قد أتى بمخاطر جديدة تهدد الاستقرار والأمن ، فمن بين أكثر المشاكل حدة ما يكون منها نتيجة لتغيير هيكل الدول . وسوف تحظى كافة الجهود التي تبذل لتحقيق السلم والاستقرار والتعاون أثناء هذه التغييرات بتشجيع أعضاء المجلس .

"ومن ثم فإن المجتمع الدولي يواجه تحديات جديدة في السعي لإحلال السلم . ويتوقع جميع الدول الأعضاء من الأمم المتحدة أن تقوم بدور رئيسي في هذه المرحلة الحاسمة . ويؤكد أعضاء المجلس أهمية تعزيز وتحسين أداء الأمم المتحدة لزيادة فعاليتها . وقد عقدوا العزم على الاضطلاع بمسؤولياتهم كاملة داخل الأمم المتحدة في إطار الميثاق .

"إن عدم نشوب الحروب والمنازعات العسكرية بين الدول ليس في حد ذاته ضمانا للسلم والأمن الدوليين . فقد أصبحت المصادر غير العسكرية لعدم الاستقرار في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والايكولوجية تشكل تهديدا للسلم والأمن . ومن الضروري أن تولي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كل أولوية عليا لحل هذه المسائل من خلال العمل عن طريق الأجهزة المناسبة .

"الالتزام بالأمن الجماعي

"يتعهد أعضاء مجلس الأمن بالالتزام بالقانون الدولي وبميثاق الأمم المتحدة . وينبغي حل جميع المنازعات بين الدول سلميا وفقا لاحكام الميثاق .

"ويؤكد أعضاء المجلس من جديد التزامهم بنظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في الميثاق ، لمعالجة الاخطار التي تهدد السلم ، وعكس مسار أعمال العدوان .

"ويُعرب أعضاء المجلس عن بالغ القلق إزاء أعمال الإرهاب الدولي ويؤكدون الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بالتصدي لجميع هذه الاعمال على نحو فعال .

"صنع السلم وصيانة السلم"

"تميزا لفعالية هذه الالتزامات ولكي تيسر لمجلس الأمن وممثل الاضلاع بمسؤوليته الرئيسية بموجب الميثاق عن صون السلم والأمن الدوليين ، استقر رأي أعضاء المجلس على النهج التالي .

"يدعو أعضاء المجلس الأمين العام إلى إعداد تحليله وتوصياته بشأن سبل تعزيز وزيادة كفاءة قدرة الأمم المتحدة ، في إطار احكام الميثاق ، على الاضلاع بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وصيانة السلم ، لكي توزع على أعضاء الأمم المتحدة بحلول ١ تموز/يوليه ١٩٩٢ .

"ويمكن أن يشمل التحليل والتوصيات المقدمة من الأمين العام دور الأمم المتحدة في تحديد الازمات المحتملة ومناطق عدم الاستقرار فضلا عن المساهمة التي تقدمها المنظمات الاقليمية ، في مساعدة المجلس على أداء أعماله وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة . كما يمكن أن يشمل ذلك ضرورة توفير الموارد الكافية ، المادية والمالية . ويمكن للأمين العام أن ينتفع بالدروس المستفادة من بعثات الأمم المتحدة الاخيرة لصيانة السلم في التوصية بسبل لجعل تخطيط الامانة العامة وعملياتها أكثر فعالية . ويمكنه أن ينظر أيضا في كيفية زيادة الاستفادة من مساعيه الحميدة ، ومن مهامه الأخرى بموجب ميثاق الأمم المتحدة .

"نزع السلاح وتحديد الأسلحة وأسلحة التدمير الشامل"

"في حين يدرك أعضاء المجلس إدراكا تاما مسؤوليات أجهزة الأمم المتحدة الأخرى في ميادين نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم انتشارها ، فهم يؤكدون من جديد المساهمة الحاسمة التي يستطيع التقدم في هذه المجالات أن يسهم بها في صون السلم والأمن الدوليين . ويعربون عن التزامهم باتخاذ خطوات محددة لتعزيز فعالية الأمم المتحدة في هذه المجالات .

"ويؤكد أعضاء مجلس الأمن ضرورة أن تقوم جميع الدول الأعضاء بالوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح ؛ وأن تمنع انتشار كافة أسلحة التدمير الشامل بجميع جوانبه ؛ وأن تتجنب تكديس ونقل الأسلحة على نحو مفرط ومخل بالاستقرار ؛ وأن تسوي بالوسائل السلمية أي نزاع في هذه المسائل يهدد أو يعطل المحافظة على الاستقرار الإقليمي والعالمي . ويؤكدون أهمية قيام الدول المعنية في وقت مبكر بالتمديق على جميع الترتيبات الدولية والإقليمية للحد من الأسلحة وتنفيذها ، لا سيما المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية ومعاهدات الأسلحة التقليدية في أوروبا .

"ويشكل انتشار كافة أسلحة التدمير الشامل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . ويلتزم أعضاء المجلس بالعمل على منع انتشار التكنولوجيا المتعلقة ببحوث هذه الأسلحة وإنتاجها وبتخاذ الإجراءات المناسبة لبلوغ هذه الغاية .

"وفيما يتعلق بالانتشار النووي ، ينوهون بأهمية القرار الذي اتخذته بلدان كثيرة بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ، ويؤكدون الدور الأساسي لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الفعالة تماما ، في تنفيذ هذه المعاهدة ، وكذلك أهمية التدابير الفعالة للرقابة على الصادرات . وسيتخذ أعضاء المجلس التدابير المناسبة في حالة أي انتهاكات تخطرهم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

"وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية يؤيد أعضاء المجلس جهود مؤتمر جنيف للتوصل الى اتفاق بشأن عقد اتفاقية شاملة بنهاية عام ١٩٩٢ ، بما في ذلك نظام للتحقق ، من أجل حظر الأسلحة الكيميائية .

"وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية ، يحيطون علما بتصويت الجمعية العامة المؤيد لوضع سجل في الأمم المتحدة لعمليات نقل الأسلحة ، وذلك كخطوة أولى ، ويدركون في هذا الصدد أهمية قيام جميع الدول بتزويد الأمم المتحدة بجميع المعلومات المطلوبة في قرار الجمعية العامة .

* * *

"وفي الختام ، يؤكد أعضاء مجلس الأمن ، عزمهم على البناء على مبادرة عقد اجتماعهم بغية تأمين إحراز تقدم إيجابي في تعزيز السلم والأمن الدوليين . ويوافقون على أن للأمين العام للأمم المتحدة دورا حاسما يقوم به . ويعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم العميق للأمين العام السابق ، سعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار ، لمساهمته البارزة في أعمال الأمم المتحدة التي توجت بتوقيع اتفاق السلم في السلفادور . ويرحبون بالأمين العام الجديد سعادة الدكتور بطرس بطرس غالي ، ويحيطون علما مع الارتياح بعزمه على تعزيز وتحسين أداء الأمم المتحدة وبتعهدون بتقديم دعمهم الكامل له ، وبالعامل معه ومع معاونيه على نحو وثيق لبلوغ أهدافهم المشتركة ، بما فيها زيادة كفاءة وفعالية منظومة الأمم المتحدة .

"ويتفق أعضاء المجلس في أن لدى العالم الآن أفضل فرصة لتحقيق السلم والأمن الدوليين منذ تاسيس الأمم المتحدة . ويتعهدون بالعمل في تعاون وثيق مع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة في الجهود التي تبذلها لبلوغ ذلك ولمعالجة كافة المشاكل الأخرى التي تتطلب استجابة جماعية من جانب المجتمع الدولي ، وخاصة المشاكل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بصورة عاجلة . وهم يدركون أن السلم والرخاء لا ينفصلان وأن السلم والاستقرار الدائمين يتطلبان تعاوننا دوليا فعلا من أجل القضاء على الفقر والعمل على توفير حياة أفضل للجميع في ظل حرية أكبر ."
